الأمم المتحدة

A/HRC/57/49

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، جورج كاتروغالوس*

موجز

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، جورج كاتروغالوس، هو أول تقرير يقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان، وهو مقدم عملاً بقرار المجلس 54/4.

ويحدد الخبير المستقل في التقرير رؤيته للولاية، مشفوعة بالنهج الذي يقترح اتباعه في تنفيذ أولوياته المواضيعية. واستناداً إلى العمل الذي اضطلع به أسلافه، يهدف الخبير المستقل إلى مواصلة تعزيز الولاية بسد الفجوة الجيوسياسية التي تشوب نشوء نظام دولي ديمقراطي.

وإذ يفعل الخبير المستقل ذلك، يقدم لمحة تاريخية عن حقوق الإنسان والقانون الدولي ويحلل الأحداث التي أدت في نهاية المطاف إلى صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب معاهدات حقوق الإنسان وصكوكها اللاحقة.

ويشير الخبير المستقل إلى أنَّ مفهوم الديمقراطية يستلزم، على الصيد الدولي، الاحترام الواجب لاستقلال الدول ومساواتها في السيادة ومشاركتها على قدم المساواة في صنع القرارات العالمية إلى جانب مشاركة مواطنيها في ذلك. ويشير الخبير المستقل إلى التحديات العديدة التي تواجهها الديمقراطية الحديثة في الوقت الحالي وإلى العولمة بحسبانها أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى تفاقم عدم المساواة. ويشير التقرير أيضاً إلى ديناميكيات القوة المتغيرة بين الشمال والجنوب وإلى الخلافات حول القيم وحقوق الإنسان والتدخل، جنباً إلى جنب مع انعدام فعالية مؤسسات الحوكمة العالمية البائنة، وكلها عوامل تمارس ضغطاً شديداً على منظومة الأمم المتحدة.

* اتُفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

ويختتم الخبير المستقل التقرير بتسليط الضوء على أولويات الولاية المواضيعية المقترحة ومن بينها ما يلي: (أ) تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ (ب) تعميم تطبيق حقوق الإنسان من خلال منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) دمج الذكاء الاصطناعي في تعزيز الديمقراطية العالمية؛ (د) إلزام الشركات المتعددة الجنسيات بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف؛ (هـ) تعزيز الحوار بين الحضارات بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ (و) حماية الهيئات القضائية الدولية والوطنية التي تواجه ممارسات استبدادية وغير ليبرالية.

أولاً- مقدمة

1- هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 54/4، هو أول تقرير للمكلف بالولاية الحالية. ويعرض الخبير المستقل في التقرير رؤيته للولاية ويحدد النهج الذي يعتزم اتباعه. وهو يهدف، معولاً في ذلك على العمل الذي اضطلع به المكلفون السابقون بالولاية، إلى تعزيز الولاية بالسعي لسد الفجوة الجيوسياسية في نشوء نظام دولي ديمقراطي وتشظي الحلول المقترحة واقتراح مقترحات توافقية. ويشير الخبير المستقل بادئ ذي بدء إلى الفهم السائد للديمقراطية وحقوق الإنسان والجدل الدائر بشأنها في وثائق الأمم المتحدة والأدبيات العلمية والتصورات العامة، قبل أن يعرض رؤيته لنطاق الولاية، ويحدد، في نهاية المطاف، بعض أولوياته الموضوعية.

ثانياً- الولاية

2- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 18/6، أن يتخذ كل ما في وسعه من تدابير لإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف وأكد على المتطلبات الرئيسية لهذا النظام وأنشأ ولاية الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ووفقاً للقرار 18/6، يكلف الخبير المستقل بتعزيز نظام دولي قائم على حقوق الإنسان والديمقراطية وعلى التضامن والتعاون بين جميع الدول وحمايته. وتبعاً لذلك، ينصب اهتمام الولاية على نظام دولي قائم على حقوق الإنسان والديمقراطية وعلى التضامن والتعاون بين جميع الدول.

3- ومع ذلك، وفي عالم يتسم بالعالمية والترابط، لا يوجد فصل محكم بين المستويين الوطني والدولي، بل علاقة جدلية بينهما، لأنَّ فهم حقوق الإنسان والديمقراطية وممارستها على أحد المستويين يؤثران في المستويين الآخرين ويحددانهما بشكل مشترك. وهذا هو أيضاً نص وروح القرار 18/6 الذي أكد فيه مجلس حقوق الإنسان أنَّ لكل فرد الحق في نظام دولي ديمقراطي ومنصف يعزز إعمال جميع حقوق الإنسان للجميع إعمالاً تاماً ويدعم المبدأ القائل بأنَّ إرادة الشعب، المعبر عنها من خلال انتخابات دورية وحقيقية، ينبغي أن تكون الأساس الذي تقوم عليه سلطة الحكومة. وأكد المجلس أيضاً على حق الجميع في المشاركة مشاركة عادلة، دون أي تمييز، في صنع القرارات المحلية والعالمية. وتؤكد هذه الإشارات، إلى جانب ولاية الخبير المستقل المتمثلة في دعم تقوية الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم بأسره وتعزيزها وتحديد أفضل الممارسات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، على طابع الولاية العالمي والشامل. ويحتاج عالم ينعم بمزيد من السلام والازدهار والديمقراطية إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان[1]. أضف إلى ذلك أنَّ هذه الرؤية كانت أيضاً رؤية المكلفَّين الأولين بالولاية.

ثالثاً- سرديات حقوق الإنسان المتنافسة ورؤية الخبير المستقل

4- بعد إعادة التأكيد بالإجماع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال إعلان الألفية[2]، أعلن الأمين العام آنذاك أنَّ العصر الحالي هو عصر حقوق الإنسان[3]، مردداً بذلك صدى عنوان عدد

(1) قرار الجمعية العامة 1/60، الفقرة 16.

(2) قرار الجمعية العامة 2/55.

(3) Kofi Annan, “The age of human rights”, Project Syndicate, 26 September 2000, available at http://www.project-syndicate. org/commentary/the-age-of-human-rights.

من الأعمال المؤثرة[4]. بيد أنَّ الانتقادات الموجهة إلى حقوق الإنسان الدولية لا تزال مستمرة، معبرة عن تعدد السرديات والسرديات المضادة لها. ولا يكمن الغرض المنشود من وراء هذا التقرير في ممارسة النقد ممارسة نظرية، بل يُبتغى منه أن يساهم في تقديم مقترحات محددة تتعلق بالولاية. ومع ذلك، يرى الخبير المستقل أنَّ التفكر في بعض منظورات حقوق الإنسان النقدية أمر مستحب، وهو يحدد رؤيته وأولوياته، وذلك لأسباب لها صلة بالشفافية والنزاهة الفكرية.

5- ووفقاً لموجة أولى تجريبية من الانتقادات، لم يُحدث انتشار حقوق الإنسان المعترف بها دولياً تغييراً ذا شأن في حياة المواطنين، فقد ارتُكبت فظائع وانتهاكات لحقوق الإنسان في القرن العشرين أكثر من أي وقت آخر في التاريخ. بيد أنَّ هذه الحجة يمكن تفنيدها، فأهوال النصف الأول من القرن العشرين والحربين العالميتين ومحرقة اليهود وجرائم الاستعمار هي على وجه التحديد ما أنعش الدعوة إلى حقوق الإنسان العالمية. وعلاوة على ذلك، لاتوجد، في العديد من المجالات، مثل قبول حق تقرير المصير/إنهاء الاستعمار على الصعيد العالمي، مقارنة بين عالم اليوم والعالم قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

6- ويأتي نقد أكثر تفصيلاً من مدرسة الدراسات القانونية النقدية، وهو نقد لا يطال قصور الحقوق الدولية عن إحداث فرق ملموس، بل يتعلق في المقام الأول بوظيفتها الأيديولوجية المتمثلة في حجب علاقات القوة الفعلية وإخفائها. ووفقاً لهذا الخط الفكري، لا يمكن لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان الدولية، أن تتصدى لأوجه عدم المساواة أو اختلال موازين القوى تصدياً فعالاً، بل هي على النقيض من ذلك تخفيها أو تحجبها وتؤدي دور القنوات الفاعلة لهياكل القوة وعلاقاتها:

> لا تتعارض حقوق الإنسان مع ممارسة السلطة وتوازنها ولكن يمكن استخدامها في مقاومة محدودة. فقد ساهمت حقوق الإنسان في تحقيق المساواة في المكانة والاعتراف بالهويات، ولكن لم يكن لها ضلع في تحقيق المساواة المادية والعدالة الاجتماعية.... [وهي] لا يستطيع أن تتحدى اختلال موازين القوى بشكل فعال، بل غالباً ما تؤكدها ببساطة. ومع ذلك، فهي تمثل مؤشراً جيداً على طريقة عملها، فهي تقوم بدور مزدوج: فتخفي النظام المهيمن وتؤكده ولكنها تكشف أيضاً عن الهيمنة والقمع.... فتساعد بهذه الطريقة، في تشخيص المشاكل ولكنها تسعى إلى حلها حلاً هامشياً فقط[5].

7- وأغلب هذا النقد صحيح: فإدراك حقوق الإنسان والاعتراف بها وتعريفها وتفسيرها وتنفيذها، على الصعيدين الوطني والدولي، متجذر في هياكل السلطة بشكل علني وخفي. ومع ذلك، من المهم عدم التخلص من الأمر برمته. وتمثل حركة حقوق الإنسان مشروعاً تحررياً في المقام الأول على جميع الصعد المحلية والدولية، فعلة وجود حقوق الإنسان تنبع، في نهاية المطاف، من افتقار القوة إلى الاتساق، وهي نتيجة الصراع بين المهيمنين وقوى التحرر والانعتاق. ولطالما تمثل أصل حقوق الإنسان المحلية تاريخياً في الجهد المبذول لوضع حدود للسلطة، في بداية الأمر من قبل الملوك، ثم سلطة الدولة بشكل عام، ثم على الأقل في بعض الأنظمة القانونية في نهاية المطاف، وذلك الاستعانة بنظريات "العمل الأفقي" لجميع متقلدي السلطة، العامة منها والخاصة على حد سواء.

(4) Louis Henkin, *The Age of Rights* (New York, Columbia University Press, 1990); and Norberto Bobbio, *The Age of Rights* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Polity Press, 2017).

(5) Costas Douzinas, *States of Exception: Human Rights, Biopolitics, Utopia* (Cheltenham, Edward Elgar, 2023), p. 177.

8- وصحيح أيضاً أنَّ كل تلك المطالبات والمطالب والانجازات مدرجة في نظام قانوني وسياسي تراتبي من النظم لا يقلب علاقات السلطة الأساسية رأساً على عقب. وفي هذا الإطار، تكتسب حقوق الإنسان دون ريب وظيفة خطابية تضفي الشرعية على هياكل السلطة القائمة. ومع ذلك، لا يترك الاعتراف بالحقوق الجديدة النظام المعياري أو النظام العام لعلاقات القوة دون ان يحدث فيه تغييراً، بل يعيد ضبطه وإحداث تحويل فيه. وما من شيء يدل أكثر على هذا التأثير من الدور التحويلي الذي تضطلع به الحقوق الاجتماعية التي طالبت بها الطبقة العاملة أثناء عمليات النضال في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد تحدت أساس النظم القانونية الليبرالية القائمة على التعاقد وطابع الحق المطلق في الملكية تحدياً فعالاً. وعلى غرار ما صرح به أرماند ماراست، وهو نائب في الجمعية الفرنسية الثورية في عام 1848: "إن الحقوق التي أعلنتموها حتى الآن هي حقوق برجوازية. والحق في العمل حق للعمال"[6]. وكانت "المسألة الاجتماعية"، هي محور عمليات النضال تلك، وهي تشكل حزمة متعددة الأوجه من قضايا وضع الطبقة العاملة، بدءاً من الصحة العامة وفقدان التماسك الاجتماعي إلى التدهور الأخلاقي. وتعلق الأمر في المقام الأول بإمكانية تحقيق التوافق بين السوق والنظام التمثيلي الديمقراطي مع توسيع نطاق الحقوق الانتخابية والاجتماعية، دون حدوث ثورة اشتراكية. وبعبارة أخرى، هل يمكن أن تكف الطبقة العاملة عن أن تكون "طبقة خطرة"؟[7]. وحوّلت تلك الصراعات الدولة الليبرالية الرسمية لحكم القانون في القرن التاسع عشر إلى نوع جديد من نظام الحكم تمثل في دولة الرفاه في القرن العشرين.

9- ومن ثم، تتمثل وظيفة حقوق الإنسان التحريرية في شقين: فهي توسع من نطاق استقلالية أصحابها وفاعليتهم وتغير في الوقت نفسه القيم والمبادئ والمؤسسات التي تحدد النظام القانوني العام. وهذا التوسع ليس خطياً ولا توجد ضمانات من التراجع والعيوب. وفي الواقع، هذا هو حال أزمة دولة الرفاه في العالم الغربي، إذ أنَّ العديد من إنجازات *الثلاثين سنة المجيدة*، أي العقود الثلاثة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، تتعرض اليوم للتحديات وللتقويض.

10- ويتبع ظهور حقوق الإنسان الدولية مساراً مماثلاً لمسار تضارب القوى بين مصالح الدول. وعلى الرغم من الموقف النقيض الذي يُقدم ببراعة – ويفيد بأن الحقوق الدولية منقطعة الصلة بحقوق الإنسان وبالخطابات الثورية السابقة، التي ظهرت في الواقع بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو حتى بعد ذلك كخطاب مناهض بشكل صريح للخطاب السياسي والأخلاقي الذي روجت له المنظمات الدولية غير الحكومية والفشل الذي منيت به السرديات الطوباوية الكبرى – فإن توسيع نطاق حقوق الشعوب المستعمرة في النصف الثاني من القرن العشرين اتبع مساراً مشابهاً لتوسيع نطاقها إلى النساء في النصف الأول من ذلك القرن وإلى الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر[8]. ولم يكن التقدم المحرز يسلك خطاً مستقيماً، بل تحققت انتصارات وحدثت هزائم، كما هو الحال في أي صراع. وحظيت حقوق تقرير المصير والتنمية بقبول عالمي، غير أنَ الجهود المبذولة لصياغة حوكمة عالمية تابعة، أي النظام الاقتصادي الدولي الجديد، منيت بالفشل رغم اعتراف الجمعية العامة بها شكلاً. والسبب من وراء ذلك بسيط، فالمكاسب الأيديولوجية والسياسية التي حققها الجنوب العالمي في الجمعية العامة لا تستطيع أن تغير وحدها هياكل الاقتصاد العالمي: "كانت قوى الرأسمالية العالمية بمثابة كابح لما كان يمكن تحقيقه من الناحية

(6) Pierre Lavigne, “Le travail dans les constitutions françaises, 1789–1945”, doctoral thesis, University of Paris, 1946, p. 199 (باللغة الفرنسية).

(7) Christopher Clark, *Revolutionary Spring: Fighting for a New World 1848–1849* (London, Allen Lane, 2023)، ص. 26 والصفحات اللاحقة.

(8) Samuel Moyn, *The Last Utopia: Human Rights in History* (Cambridge, Massachusetts, Belknap Press of Harvard University Press, 2010).

السياسية"[9]. ولم تكن أغلبية الجنوب في الجمعية العامة كافية لقلب النظام الاقتصادي المعقد الذي أنشأته المدن الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات رأساً على عقب. ومن الأمثلة الدالة على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، حيث كان لدى الدول النامية العدد الكافي لتعريف المحيطات على أنها تراث مشترك للبشرية، ولكنها اضطرت إلى تلطيف هذا المفهوم في مواجهة تهديد الدول المتقدمة النمو بعدم التصديق على المعاهدة حتى تُلبى مطالبها[10].

11- إنَّ المقارنة مع الحقوق الاجتماعية المحلية مفيد مرة أخرى، كما أنَّ دورها التحويلي على الصعيد المحلي يتعرض للقيود نفسها، فهي قد أرست الأساس القانوني الذي يستند إليه التدخل السياسي في المجال الاقتصادي، سعياً لتخفيف حدة التفاوتات الرئيسية دون المساس بأولوية السوق وأعادت تعريف مفهوم الملكية والمساواة دون الإطاحة بالرأسمالية، فالحقوق الاجتماعية ليست حقوقاً اشتراكية، وهي لا تشكل انتهاكاً للنظام الرأسمالي، بل خرقاً في داخله وأنشأت نوعاً من السوق يختلف عن السوق الليبرالية التي يفترض أنها ذاتية التنظيم وعرّفها الليبراليون الألمان بتعبير "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وضرباً مغايراً من الدولة هي "الدولة الاجتماعية"[11]. وعلى المنوال نفسه، لا يمكن للقانون الدولي في حد ذاته أن يعيد هيكلة الاقتصاد العالمي هيكلة جذرية.

12- ولأنَّ جميع حقوق الإنسان تتعلق بصراع المصالح والسلطة، فهي لا يمكن أن تكون غير سياسية أو غير تاريخية أبداً وهناك استمرارية في تأريخيتها[12]، فعلى سبيل المثال، تغلغلت الخلافات خلال الثورات الأوروبية في عام 1848 في طابع الحقوق الاجتماعية وقوتها القانونية وحددت بشكل معياري الانقسامات المعيارية في القانون الدولي الحديث، في البداية على محور الغرب والشرق والآن على محور الشمال والجنوب. وتتسم الخطابات وعمليات النضال الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان بالترابط أيضاً ويشد بعضها إزر بعض، فعلى سبيل المثال، استخدم مالكولم إكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حجة لتحرير السود: "ما دام الأمر يتعلق بالحقوق المدنية، فهو يندرج تحت سلطة العم سام. ولكن الأمم المتحدة لديها ما يعرف بميثاق حقوق الإنسان.... الحقوق المدنية تعني أنك تطلب من العم سام أن يعاملك معاملة لائقة. أما حقوق الإنسان فهي شيء وُلدتَ به"[13]. وفي السياق نفسه، ساهم ويليام دو بوا، في تشرين الأول/أكتوبر 1947، في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعريضة حول حقوق الأقلية السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية[14].

(9) Karen J. Alter, "From colonial to multilateral international law: a global capitalism and law investigation", *International Journal of Constitutional Law*, vol. 19, No. 3 (2021)، الصفحتان 798 و799.

(10) Antonios Tzanakopoulos, "The master's tools and the master's house: Marxist insights for international law", in *The Oxford Handbook of International Law in Europe*, Anne van Aaken and others, eds. (Oxford, Oxford University Press) (سيصدر لاحقاً).

(11) George Katrougalos and Paul O'Connell, "Fundamental social rights", in *Routledge Handbook of Constitutional Law*, Mark Tushnet, Thomas Fleiner and Cheryl Saunders, eds. (London, Routledge, 2013), p. 375; and Margot E. Salomon, "Emancipating human rights: capitalism and the common good", *Leiden Journal of International Law*, vol. 36, No. 4 (2023).

(12) Michael Ignatieff, *Human Rights as Politics and Idolatry* (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2003), p. 31; and Bobbio, *The Age of Rights*.

(13) "The ballot or the bullet", speech in April 1964, as quoted in Moyn, *The Last Utopia*, p. 145.

(14) Paul Gordon Lauren, *The Evolution of International Human Rights*, 3rd ed. (Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 2011).

13- ويرتبط نهج العالم الثالث بالدراسات القانونية النقدية، وهو يمثل نقداً مناهضاً للهيمنة يرى أنَّ الأممية الليبرالية تعبر في الأساس عن مصالح الشمال العالمي وأفكاره. ووفقاً لهذا النهج، وُلد القانون الدولي في سياق العلاقة بين الإمبراطوريات والمستعمرات بحسبانه مبرراً لاحتلال "العالم الجديد"[15]. وهو يمثل استمراراً لإرث الاستعمار والعنصرية و"مهمة الرجل الأبيض الحضارية" ويضفي الشرعية على الاستمرار في استغلال العام الثالث الاقتصادي وتبعيته الثقافية. وفي صيغة أخرى، ثمة تقليد موازٍ للقانون الطبيعي وحقوق الإنسان ازدهر في العالم المستعمر جنباً إلى جنب مع التقليد الأوروبي المركزي. ومن ثم، يتعذر العثور على التطورات الأولى التي حدثت في حقوق الإنسان في ثورات القرن الثامن عشر، بل "هي متجذرة في الدافع التاريخي للتحرر وتقرير المصير الذي جسدته لاس كاساس وحروب الاستقلال وفي الحقوق التي أعلنوها واعتمدوها في دساتيرهم الوطنية"[16].

14- ومثلما هو الحال مع الدراسات القانونية النقدية، تتسم كثير من الانتقادات الموجهة لنهج العالم الثالث حيال القانون الدولي بالصحة، فمفهوم "مهمة الغرب الحضارية" كان معيناً للحكم الاستعماري وحدد في وقت مبكر السياسات الإمبريالية والقانون الدولي الذي بررها وأضفى عليها الشرعية. وعلى حد تعبير تيودور روزفلت: "تتطلب روابط المجتمع المتحضر... في نهاية المطاف تدخل أمة متحضرة... لممارسة سلطة الشرطة الدولية". وهذا التدخل "حافل بمنافع دائمة" لأنَّ "أفضل ما يمكن أن يحدث لأي شعب ليست لديه حضارة راقية تخصه هو أن يستوعب الأفكار الأمريكية أو الأوروبية وينتفع بها". "ويعني كل توسع تحققه قوة حضارية عظيمة انتصاراً للقانون والنظام والحق"[17]. وعلى المنوال نفسه، أعلن نابليون الثالث، قبل ذلك ببضعة عقود، في عام 1860 أنَّ: "واجبنا الأول هو الاهتمام بسعادة ثلاثة ملايين عربي جعلهم قدر السلاح تحت سيطرتنا"[18].

15- وعبَّر القانون الدولي عن تلك المقولات السياسية وأضفى عليها الطابع المؤسسي، مؤكداً بشكل رسمي على تسلسل الأمم المتحضرة وغير المتحضرة تسلسلاً هرمياً[19]. وفي عام 1905، أدرج أوبنهايم، وهو أحد آباء النظام الحديث، ضمن أسرة "الأمم المتحضرة" دول أوروبا المستقلة والأميركتين فقط، بالإضافة إلى اليابان. وعلى النقيض من ذلك، فإنَّ موقف الدول الأخرى "مشكوك فيه... [حيث] أنَّ حضارتها لم تصل بعد إلى تلك الحالة الضرورية لتمكين حكوماتها وسكانها من جميع النواحي من فهم قواعد القانون الدولي وإعمالها"[20]. ويظل هذا التصور باقياً بشكل متحجر في مصطلح "مبادئ القانون العامة المعترف بها لدى الأمم المتمدنة"، في المادة 38(ل)(ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

(15) Anthony Anghie, *Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law*, Cambridge Studies in International and Comparative Law (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2005).

(16) José-Manuel Barreto, *Human Rights from a Third World Perspective: Critique, History and International Law* (Newcastle upon Tyne, Cambridge Scholars Publishing, 2013), pp. 159–164.

(17) Theodore Roosevelt, various speeches cited by Graham Allison, *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* (Boston, Massachusetts, Houghton Mifflin Harcourt, 2017)، الفصل 5، الحواشي 14، 16 و76.

(18) Daniel Rivet, "Le rêve arabe de Napoléon III", *L'Histoire*, No. 140 (January 1991)، يمكن الاطلاع عليه في الرابط https://www.lhistoire.fr/le-r%C3%AAve-arabe-de-napol%C3%A9on-iii-0 (بالفرنسية).

(19) انظر Martti Koskenniemi, *The Gentle Civilizer of Nations: The Rise and Fall of International Law 1870–1960*, Hersch Lauterpacht Memorial Lectures Series, No. 14 (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2010).

(20) Lassa Oppenheim, *International Law: A Treatise*, *vol. 1, Peace* (Longmans, Green and Company, 1905)، ص. 31 والصفحات اللاحقة.

وفي المادة 7(2) من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان). ولم يشترط "معيار الحضارة" هذا صراحةً المسيحية أو البياض. وقُبلت اليابان عضواً كامل العضوية في "العائلة" لا من باب الاعتراف بأنَّ حضارتها تقف على قدم المساواة مع حضارة الغرب، بل على النقيض من ذلك، بحسبانها رائدة في اللحاق بها. ومن المثير للاهتمام أن ليو تولستوي وصف انتصار اليابانيين في الحرب الروسية اليابانية عام 1905 بأنه "انتصار المادية الغربية على روح روسيا"[21]. ومع ذلك، كان تصور تفوق الغرب الحضاري متحيزاً عنصرياً دون ريب، وهو أمر يتضح جلياً من رفض عصبة الأمم اقتراحاً قدمته اليابان في عام 1919 بشأن بند المساواة العرقية[22].

16- وعلى الرغم من صحة كثير من الانتقادات الموجهة لنهج العالم الثالث حيال القانون الدولي، يكمن أحد الجوانب الإشكالية في هذا الصدد في تصور الغرب، على الأقل من قبل بعض الباحثين، كتلة متجانسة متماثلة دون انشقاقات ومعارك داخلية معادية بطبيعتها لحقوق العالم الثالث. وينبغي تجنب هذا "الاستغراب" المضلل الذي يمثل من بعض الوجوه نقيض الاستشراق[23]، فمصالح غالبية من يعيشون في البلدان المتقدمة النمو تماثل مصالح من يعيشون في بلدان الجنوب، وهي ليست نقيضاً لها. وعلى النقيض من ذلك، وصف فرانتز فانون كيف انتهى المطاف بنخب السكان الأصليين في المستعمرات السابقة إلى محاكاة نماذج القمع التي اتبعها المستعمرون[24]. وهناك فعلاً "جنوب" في الشمال و"شمال" في الجنوب، على نحو ماورد في تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2013[25]. وينبغي أن يتذكر المرء أنَّ أول رئيس لدولة هايتي، وهو جان جاك ديسالين، أطلق على الشعب البولندي من باب التشريف لقب "زنوج أوروبا البيض" بسبب فرارهم من جيش نابليون وانضمامهم إلى الأرقاء الهايتيين في حرب الاستقلال عام 1802.

17- وظلت معارك التحرر التاريخية على الدوام إرثاً مشتركاً بين الشعوب في الغرب وبقية العالم ومصدر إلهام لها على حد سواء، فقد استخدم الثائر الهايتي جوليان ريموند لغة الثورة الفرنسية لإثارة قضيته ضد العبودية والاستعمار أمام الجمعية الوطنية في عامي 1789 و1791[26]. وفي أعقاب ثورة هايتي التي اندلعت في عام 1791، أقرت الهيئة التشريعية الفرنسية إصلاحات عرقية في عامي 1792 و1794، ألغت بموجبها الرق ومنحت الرجال الملونين حق التصويت. وقال جورج دانتون في خطابه أمام الجمعية: "حتى الآن كانت مراسيم الحرية التي أصدرناها أنانية ولأنفسنا فقط. لكننا اليوم... نعلن الحرية

(21) Ian Buruma and Avishai Margalit, *Occidentalism: The West in the Eyes of Its Enemies* (New York, Penguin Books, 2005)، ص 30.

(22) Mark Mazower, *Governing the World: The History of an Idea, 1815 to the Present* (London, Penguin Books, 2013); and Benedict Kingsbury, "Sovereignty and inequality", *European Journal of International Law*, vol. 9 (1998)، ص. 607.

(23) إدوارد دبليو سعيد، الاستشراق (نيويورك، كتب فينتاج، 1979).

(24) Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York, Grove Press, 2005)، ص 153.

(25) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية 2013: صعود الجنوب – التقدم البشري في عالم متنوع* (نيويورك، 2013)، ص 2.

(26) Julien Raimond, "Observations adressées à l'Assemblée Nationale par un député des colons américains" (1789)، يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k54615279/f4.image (بالفرنسية).

العالمية"[27]. بيد أنَّ القانون لم يكن وحده كافياً للتحرر؛ إذ لم يحدث ذلك إلا بعد انتفاضة الرقيق المنتصرة وتأسيس أول دولة مستقلة في منطقة البحر الكاريبي عام 1801[28].

18- وأحدثت الثورات الاجتماعية التي شهدها القرن التاسع عشر، ولا سيما "ربيع الشعوب" عام 1848، صدى في جنوب العالم اقترن بالنقاشات الوطنية التي تناولت الحرية والتضامن وتقرير المصير. وتساءلت صحيفة *الكوميرسيو* في ليما، في كانون الثاني/يناير 1849: "في أوروبا يهدمون العروش في خضم سيول من الدماء. فهل ينبغي لنا أن ننام؟" وكانت صحيفة *الميركوريو* في فالبارايسو أكثر حماساً: "ستجلب ثورة 1848 الفرنسية إلى تشيلي الحرية الحقيقية، حتى لو اجتمعت أكثر القوى التي لم يسمع بها أحد لاحتواء هذه الروح وهذا الشعور الذي ظل ينبت في الأرض منذ زمن طويل"[29]. وحتى المتحدثين في مؤتمر سينيكا فولز في تموز/يوليه 1848 – وهو أول مؤتمر أمريكي لحقوق المرأة – ربطوا بين مطالب هنود سينيكا وربيع الشعوب "محاكاة لحركات فرنسا وأوروبا كلها في السعي إلى مزيد من الحرية"[30].

19- ولا يمكن إنكار أنَّ خطاب الحقوق استُخدم استخداماً أيديولوجياً لإضفاء الشرعية على الاستعمار و"مهمته الحضارية". ومع ذلك، كانت اللغة ذاتها، كما صاغها التنوير والدستورية، سلاحاً تحررياً مهماً في عمليات النضال المناهضة للاستعمار[31]، فسُمي أول حزب قومي في تونس (تأسس عام 1920) باسم "الدستور"، أي "حزب الدستور". ومثلت عمليات النضال المناهضة للاستعمار حركات لحقوق الإنسان أيضاً. وتُظهر البحوث التاريخية الحديثة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أنَّ خطابات الحقوق كانت بمثابة سلاح ذي حدين، سواء لعزل/إضفاء الشرعية على السلطة أو لمعارضة/تعزيز عمليات التحول[32]. وتغلغلت النزعة الأممية والتضامن في الدساتير الغربية، بفعل الحركات العمالية، ومن أدل الأمثلة على ذلك المادة 162 من دستور فايمار لعام 1919 التي ألزمت الدولة بتعزيز التنظيم الدولي "لضمان حد أدنى عام من الحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة في الإنسانية جمعاء".

20- ووُلدت لغة القوة والمقاومة العالمية على حد سواء في مهد التنوير[33]. "في كل مرة يستخدم فيها شخص فقير ومضطهد ومعذب لغة الحقوق – لأنه لا يوجد غيرها حالياً – للاحتجاج والمقاومة والنضال، تستمد هذه اللغة من أشرف الميتافيزيقا والأخلاق والسياسة في العالم الغربي وتتصل بها"[34]. وفي الوقت نفسه، تتجذر حقوق الإنسان الدولية في أديان وتقاليد فلسفية وثقافية متعددة. وأياً كانت الجذور، ترتبط مفاهيم القانون الدولي الحديثة لحقوق الإنسان بظهور الدول "الحديثة" في جميع مناطق العالم (مع

(27) Laurent Dubois and John D. Garrigus, *Slave Revolution in the Caribbean, 1789–1804: A Brief History with Documents* (Boston, Massachusetts, Bedford/St. Martins, 2006)، ص. 26.

(28) Laurent Dubois, *Avengers of the New World: The Story of the Haitian Revolution* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 2004).

(29) Clark, *Revolutionary Spring*، الصفحتان 699 و705.

(30) كما ذكرت الناشطة النسوية والداعية لإلغاء الرق لوكريشيا موت، في آب/أغسطس 1848، نقلاً عن Clark, *Revolutionary Spring*، ص 701.

(31) Sankar Muthu, *Enlightenment against Empire* (Princeton University Press, 2003).

(32) Bonny Ibhawoh, *Imperialism and Human Rights: Colonial Discourses of Rights and Liberties in African History* (Albany, State University of New York Press, 2007)، الصفحتان 3 و5.

(33) Micheline R. Ishay, *The History of Human Rights: From Ancient Times to the Globalization Era* (Berkeley, University of California Press, 2004).

(34) Costas Douzinas, *Human Rights and Empire: The Political Philosophy of Cosmopolitanism* (London, Routledge, 2007)، ص 33.

اختلافات في تقسيم السلطة بين فروع الحكومة الثلاثة). وشاركت جميع الدول على وجه التقريب في تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية الحالية ووافقت على الالتزام ببعضها على الأقل.

21- وأدى ممثلو الجنوب العالمي دوراً هاماً في المداولات بشأن اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع معاهدات حقوق الإنسان اللاحقة. وخلال صياغة الإعلان، دعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مجموعة من الخبراء الدوليين لإسداء المشورة بشأن الأساس الثقافي وعالمية حقوق الإنسان. وكتب الشاعر والفيلسوف البنغالي المسلم هومايون كبير عن "حقوق الإنسان: التقاليد الإسلامية ومشاكل العالم اليوم"، والعالم السياسي الهندي س. ف. بونتامبيكار عن "المفهوم الهندوسي لحقوق الإنسان"، والباحث الصيني لو تشونغ شو عن "حقوق الإنسان في التقاليد الصينية". وأكد المهاتما غاندي على عالمية المسعى في هذه الكلمات: " تعلمت من والدتي الأمية ولكنها حكيمة أنَّ كل الحقوق التي ينبغي أن تكون مستحقة ومصانة تستمد من الواجب المؤدى على خير وجه. وعلى هذه الشاكلة، لا يؤول إلينا الحق في الحياة ذاته إلا عندما نؤدي واجب المواطنة في العالم"[35]. وبعد تلقي كل تلك الآراء، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لجنة خاصة معنية بالمبادئ الفلسفية لحقوق الإنسان، وذلك خلال صيف عام 1947. وخلصت اللجنة في استقصائها النهائي إلى وجود نواة تتألف من "قناعات مشتركة" على الرغم من الاختلافات العديدة وإلى أنَّ التزاماً رسمياً يقع على عاتق الأمم لمتحدة بألا تقتصر هذه القناعات على القلة بل تمتد لتشمل جميع البشر في كل مكان دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، فهي عالمية"[36].

22- وكقاعدة عامة، يعتبر قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي، كما هو حال كل نوع آخر من القوانين[37]، ساحة معركة تدور رحاها بين مصالح وأفكار متضاربة[38]. ولا ينطبق هذا على أرض الواقع فحسب، بل ويتجلى في أعمال النضال الشعبية التحررية وفي أثناء التقاضي أمام المحاكم الوطنية والدولية والمحافل الدولية التي يتم فيها إنشاء الحقوق وتقييمها وتفسيرها. ويتجلى في تطبيقها الفعلي توازن القوى بين الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية المعنية، ومن ثم فهي قابلة لقراءات وتطبيقات متناقضة. وكما قال كارل ماركس: "لأن كل فقرة من الدستور تحتوي على نقيضها، أي على منزلتها العليا والدنيا، أي الحرية في المرحلة العامة، وإلغاء الحرية في الملاحظة الهامشية"[39].

23- ولهذا السبب، لا يعد نظام قواعد الأمم المتحدة "كياناً جامداً"، بل هو هيكل ديناميكي في حالة تقلب وتغير مستمرين[40]. ومثلما حوّلت عمليات النضال الاجتماعية في القرن التاسع عشر الأنظمة السياسية الأوروبية، أعادت عمليات النضال المناهضة للاستعمار في الجنوب والحركات الاجتماعية في الشمال تشكيل الحقوق الدولية وأحدثت تحولاً فيها، بدءاً من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام 1966.

(35) Mark Goodale, *Letters to the Contrary: A Curated History of the UNESCO Human Rights Survey* (Stanford, Stanford University Press, 2018)، ص 191.

(36) Lauren, *The Evolution of International Human Rights*.

(37) Giulio Napolitano, “Conflicts and strategies in administrative law”, *International Journal of Constitutional Law*, vol. 12, No. 2 (2014)، ص 357 و364.

(38) Philipp Dann, “Liberal constitutionalism and postcolonialism in the South and beyond: on liberalism as an open source and the insights of decolonial critiques”, *International Journal of Constitutional Law* (2022), p. 1, speaks of liberalism as “an open source”.

(39) Karl Marx, *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* (New York, 1852)، يمكن الاطلاع عليه على الرابط: www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/18th-Brumaire.pdf، ص 13.

(40) Ratna Kapur, *Gender, Alterity and Human Rights: Freedom in a Fishbowl* (Cheltenham, Edward Elgar, 2018).

وأتاح هذان العهدان الدوليان مضموناً جديداً لمفهومي المساواة والإنصاف، وأعليا من شأن "قانون الأمم" فرفعتاه إلى مصاف "قانون الشعوب"[41]. وخلافاً لهيكل النظام الاستعماري العمودي تمثل "تعددية الأطراف في الأمم المتحدة الجهاز المؤسسي لتوليد القانون الدولي القائم على التراضي"[42]، على الرغم من إخفاقاتها وتناقضاتها. وحتى لو أصبحت العالمية في بعض الأحيان "متنمرة نضرب بها الدول النامية والأقليات" يظل نظام الأمم المتحدة للحقوق يمثل خطوة تقدمية تنتفع منها البشرية[43]، حتى لو نكص أنصارها عن وعودها – في كثير من الأحيان –[44]. فخلافاً لكونه هيكلاً جامداً، يبدو الأمر أشبه بصندوق قطة شرودنغر، فالحقوق التي بداخله إما فاعلة أو خاملة، وهي تحد من السلطة أو تعزلها، تكشفها أو تحجبها، وذلك حسب تصرفات الوكلاء الذين يتصارعون على إعادة تعريفها وتطبيقها وتعديلها. وينبغي الحرص على أن يكون كل اتفاق مدوناً على الدوام. ومن ثم، يتمثل فهم دور حقوق الإنسان في المطالبة بروحها التحررية العالمية[45].

رابعاً- الديمقراطية بحسانها قيمة عالمية ونظاماً معرّفاً تاريخياً

24- تعبر كلمات ميثاق الأمم المتحد الافتتاحية – "نحن الشعوب" – والمادة 28 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا والعديد من قرارات الجمعية العامة (القرار 55/96 بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها والقرار 57/221 بشأن تعزيز سيادة القانون، والقرار 59/201 بشأن تعزيز دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها) عن توافق آراء المجتمع الدولي على الترابط بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث وهي: حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. ومن الناحية الشكلية، يُنظر إلى الديمقراطية اليوم على الأقل بحسبانها قيمة عالمية وشكل الحكم الشرعي الوحيد[46]. وعلى غرار ما أكده كلا المكلفين السابقين بالولاية، يستلزم هذا المفهوم، على المستوى الدولي، الاحترام الواجب لاستقلال الدول ومساواتها في السيادة ومشاركتها على قدم المساواة في صنع القرارات العالمية، فضلاً عن مشاركة مواطنيها. أما على الصعيد الوطني، فذكرت الجمعية العامة، في ديباجة قرارها 50/172 بشأن احترام مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون

(41) Upendra Baxi, "What may the 'Third World' expect from international law?", in *International Law and the Third World: Reshaping Justice*, Richard Falk, Balakrishnan Rajagopal and Jacqueline Stevens, eds. (Oxford, Routledge-Cavendish, 2008)، ص.16.

(42) Alter, "From colonial to multilateral international law"، ص 809.

(43) Alexandra Xanthaki, "When universalism becomes a bully: revisiting the interplay between cultural rights and women's rights", *Human Rights Quarterly*, vol. 41, No. 3 (2019)، المجلد 41، رقم 3، ص. 701.

(44) انظر الرأي المؤيد للقاضي بونيلو في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية السكيني: "أنا غير مستعد لتأييد الاحترام الانتقائي لحقوق الإنسان. أعتقد أنَّ تقدير حقوق الإنسان الذي يتحول إلى تقدير عارض وتقريبي حسب الإحداثيات الجغرافية أمر سيء.... [و] النية المتعمدة في تنظيم سلوك قواتها المسلحة وفقاً لخطوط العرض: السادة في البيت، والمجرمون في أماكن أخرى" (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *السكيني وآخرون ضد المملكة المتحدة*، الطلب رقم 07/55721، الحكم، الرأي المؤيد للقاضي بونيلو، 7 تموز/يوليه 2011، الفقرة 18). وفي تلك القضية، كانت المملكة المتحدة قد ادعت أن "تصدير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يعد بمثابة "إمبريالية حقوق الإنسان".

(45) Philip Alston, "Does the past matter? On the origins of human rights", *Harvard Law Review*, vol. 126, No. 7 (2013), in which the author speaks of the "struggle for the soul of the human rights movement"، ص 2077.

(46) "الحق في الديمقراطية" منصوص عليه في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لعام 2001. ويشير الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم لعام 2012 إلى "قيم الديمقراطية ومبادئها العالمية"، بينما يتضمن ميثاق رابطة دول جنوب شرق آسيا لعام 2008 الديمقراطية في مبادئه ومقاصده.

الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية، انعدام نظام سياسي وحيد أو نموذج عالمي أوحد للعمليات الانتخابية يناسب جميع الأمم وشعوبها على حد سواء، فالنظم السياسية والعمليات الانتخابية تخضع لعوامل تاريخية وسياسية وثقافية ودينية.

25- وكما أنَّ جميع الحقوق تاريخية، تكون الأنظمة الديمقراطية مؤسسات تاريخية تشكلها التقاليد السياسية والقيم المجتمعية الراسخة[47]. ولا يتعلق ذلك بالاختلافات بين الشمال والجنوب فحسب، فهناك اختلافات مهمة بين التصورات الأمريكية والأوروبية عن الدولة والديمقراطية، وهو أمر سبق أن أشار إليه ألكسيس دي توكفيل في القرن التاسع عشر. ويعود سبب هذه التناقضات الأساسي إلى أنَّ "المسألة الاجتماعية" التي حددت تحول الأنظمة السياسية الأوروبية (انظر الفقرة 80 أعلاه)، لم يكن لها شأن في أمريكا خلال الجزء الأول من القرن التاسع عشر، فعلى حد تعبير توكفيل: "لماذا لا يصرخ أحد في أمريكا، وهي أرض الديمقراطية بامتياز، في وجه الملكية صرخة يتردد صداها في كثير من الأحيان في أوروبا؟ أو يحتاج الأمر إلى أيضاح؟ فالسبب في ذلك هو أنه لا يوجد بروليتاريون في أمريكا"[48]، فحتى الديمقراطيات الأوروبية لديها معالجات دستورية متميزة، مثل العلمانية الفرنسية أو "الديمقراطية المناضلة" الألمانية. ولهذا السبب، أعلن مجلس حقوق الإنسان، في قراره 19/36 بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، أنه ما من نموذج أوحد للديمقراطية وأن الديمقراطية لا تنتمي لأي بلد أو منطقة، وإن وجدت سمات مشتركة بين الديمقراطيات. ومع ذلك، فإن التعددية الثقافية والسياسية "لا تعني دعم خطاب النسبيين الثقافيين أو الأيديولوجيين من مختلف المشارب الذين يحرضون على ممارسات جماعية لاإنسانية ومعادية للإنسانية وقد يتخذون النقد ذريعة لدحض مشروع حقوق الإنسان وتبني الأرثوذكسيات الثقافية"[49].

26- وفي كتاب *قانون الشعوب*"، يفترض رولز دولة متخيلة هي "كازانستان" تحرم المشاركة السياسية الكاملة لغير أتباع الديانة الرسمية ولكنها تتسامح مع الحقوق الدينية والمدنية وتعيش في سلام مع جيرانها. ووفقاً لراولز، ستكون هذه الدولة عضواً شرعياً في المجتمع الدولي، حتى وإن لم تستوفِ جميع معايير المساواة في حقوق الإنسان[50]. وبطبيعة الحال، تضع حقوق الإنسان الدولية سقفاً أعلى من ذلك، فهناك نواة جوهرية لا غنى عنها للديمقراطية، على الصعيدين الوطني والدولي معاً، تتطلب احترام الحقوق الأساسية وتقتضي خضوع عملية صنع القرارات الجماعية للرقابة الشعبية التي يشارك فيه الجميع على قدم المساواة. والديمقراطية في جوهرها ليست طريقة أو تقنية مميزة لإنتاج الحكومات بقدر ما هي تحقيق حكم الشعب والحكم الذاتي فعلاً في المساواة السياسية[51]. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تطبق المبادئ الديمقراطية على هذين المستويين أيضاً، ما دامت معظم القرارات المهمة لم تعد تُتخذ على المستوى الوطني وإنما على الصعيدين العابر للقوميات والدولي. وقد شدد كلا المكلفين السابقين بالولاية على أنَّ

(47) Michael Coppedge and others, *Varieties of Democracy: Measuring Two Centuries of Political Change* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2020).

(48) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (HarperCollins, 1988). See George Katrougalos, "European 'social States' and the USA: an ocean apart?", *European Constitutional Law Review*، المجلد 4، رقم 2(2008)، ص. 225.

(49) Kapur, *Gender, Alterity and Human Rights*، ص 4.

(50) John Rawls, *The Law of Peoples* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1999), p. 75, as quoted by Ignatieff, *Human Rights as Politics and Idolatry*، ص 55.

(51) Susan Marks, *The Riddle of All Constitutions, International Law, Democracy, and the Critique of Ideology* (Oxford, Oxford University Press, 2000).

المشاركة الديمقراطية، شرط أساسي للديمقراطية الحقيقية، بما في ذلك في العمليات الانتخابية. وينبغي أن تكون هناك دائماً صلة واضحة بين إرادة الشعب والسياسات التي تؤثر فيه. ويجب أن تكون المشاورات ومؤسسات الديمقراطية المباشرة مكملة للديمقراطية التمثيلية، سواء فيما يتعلق بالمواطنين فرادى أو بمنظماتهم الجماعية.

27- وتواجه الديمقراطية الحديثة تحديات جمة، وفقاً للعديد من المؤلفين والدراسات الاستقصائية المقارنة. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، وإن كان هناك أيضاً عامل أساسي واحد: هو العولمة، فالعولمة اتجاه لا رجعة فيه سهل التجارة والاستثمار وحركة الأشخاص والتقدم التكنولوجي. غير أنَّ النموذج النيوليبرالي الحالي أدى إلى توسيع نطاق أوجه التفاوتات وأخضع الديمقراطية التمثيلية للتوتر، فهو ينطوي على تشتيت الاختصاصات بعيداً عن الدولة في كل من الاتجاهين الرأسي (نقل الوظائف السيادية إلى كيانات فوق وطنية) والأفقي (مثل التنظيم الخاص وتفويض الصلاحيات)[52]. وهو يعزز الاتجاه نحو فصل رأس المال عن الأسواق المحلية والتوجه نحو إلغاء الضوابط التنظيمية وتسليع الخدمات العامة وخفض الإنفاق الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تصبح أوجه عدم المساواة بين الأمم وداخلها متفجرة. وصحيح أنَّ التفاوت بين البلدان، مقاساً بعدد السكان، قد تقلص منذ عام 1980، ولكن ذلك يرجع في الغالب إلى النمو السريع في الصين والهند، فقد انتشلت الصين وحدها أكثر من 750 مليون شخص من براثن الفقر.

28- وبصد "عيوب" الديمقراطية أو "انحلالها"، تركز معظم الأدبيات الصادرة في السنوات الماضية على ما يسمى "الديمقراطيات غير الليبرالية"، أي الأنظمة التي تُجري انتخابات منتظمة ولكنها تزدري حقوق الإنسان ولا تحترم الأقليات أو سيادة القانون. وتتألف الديمقراطيات الحديثة من عنصرين أساسيين، هما من ناحية، حكم الأغلبية/الحكم الذاتي، ومن ناحية أخرى، الليبرالية/سيادة القانون، فالديمقراطيات غير الليبرالية يعوزها هذا العنصر الأخير. ومع ذلك، توجد أيضاً الحالة المرضية النقيضة، فبالتقاء العولمة وتفويض القرارات الاقتصادية المهمة إلى صانعي القرارات غير الخاضعين للمساءلة السياسية، مثل البنوك المركزية والجهات التنظيمية الخاصة، ينشأ نظام يحمي الاقتصاد من مخاطر الديمقراطية تحظى فيه حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية، بالحماية الكاملة، ولكن الحكم الذاتي لا يؤدي دوره كاملاً، لأنَّ إرادة الأغلبية ليس لها تأثير يذكر في قرارات الحوكمة الاقتصادية، إن كان لها تأثير أصلاً. وتمثل "الليبرالية غير الديمقراطية" تلك حافزاً لميلاد معبودها النقيض، ألا وهو "الديمقراطية غير الليبرالية"[53]. ويؤدي هذا الشعور بعجز الحوار السياسي وعدم أهميته إلى اللامبالاة السياسية أو النفور من المؤسسات التمثيلية. ومن هذا المنطلق، لا تُعد الشعبوية سبباً للأزمة بقدر ما هي أحد أعراضها، وهي لا تشكل تهديداً للديمقراطية بل هي علامة تدل على إخفاقها.

29- ولا يوازن تقويض قدرة الدول القومية التنظيمية إنشاء مؤسسات حوكمة دولية ديمقراطية وفعالة، فبدلاً من نشوء مجتمع عالمي، نرى هيمنة الاقتصاد على السياسة وقيم السوق على القيم الديمقراطية. ولذلك، تكمن القضية الرئيسية في حالة النظام الدولي الديمقراطي ولحماية طابع الديمقراطيات الوطنية الديمقراطي في وضع حدود للقوة الاقتصادية عبر الوطنية غير المتماثلة. أما الآن وقد باتت العولمة "تعترض طريق الديمقراطية الوطنية"، فتصبح إعادة تسييس العلاقات الاقتصادية العالمية وإضفاء الطابع

(52) Branko Milanovic, "Global income inequality by the numbers: in history and now" (Washington, D.C., World Bank, 2012).

(53) George Katrougalos and Bertrand Mathieu, eds., *The Crisis of Liberal Democracy* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Intersentia, 2023)، ص.1.

الديمقراطي على وكالات الاقتصـــاد العالمي وهياكله أمراً لا مفر منه[54]. وبما أنَّ ظهور نظم تجريبية عالمية في المســتقبل المنظور غير ممكن، فلا بد من زيادة الانفتاح والمشــاركة العامة والشــفافية على المستوى الدولي لتخفيف تأثير العولمة في التنظيم الوطني الديمقراطي[55].

خامساً- التصورات العامة السائدة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان

30- تجد المفاهيم والفرضـــيات المقدمة حتى الآن ما يؤيدها من الناحية التجريبية في دراســـات استقصائية عالمية عديدة أُجريت في الآونة الأخيرة تظهر أنَّ الدعم العام للديمقراطية وحقوق الإنسان يرتفع باستمرار، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. غير أنَّ هذا الدعم يرافقه استياء متزايد عن تحقيقها فعلاً والشعور بالغربة حيال المؤسسات التمثيلية. ويصح هذا القول في الشمال العالمي بوجه خاص، ففي استطلاعين نُشرا في عامي 2024 و2023، ترى أغلبيات متوسطة قوية تتراوح بين 85[56] و86%[57] أنَّ العيش في دولة ديمقراطية أمر مهم[58]. وظل هذه الشــعور مرتفعا باســتمرار وهو ما برح يزداد[59]. وفي استطلاع عالمي آخر نُشر في عام 2017، قال 78 في المائة في المتوسط في 38 دولة شملها الاستطلاع إن "النظام الديمقراطي الذي يقرر فيه ممثلون ينتخبهم المواطنون الشكل الذي سيأخذه القانون" يمثل أسلوباً جيداً لحكم بلادهم[60]. كما أنَّ المتوسط العالمي لمن يعتقدون أنَّ الديمقراطية أفضل من أي نوع آخر من الحكومات يمثل هو أيضـــاً الأغلبية باســـتمرار. بيد أنَّ النتائج تتفاوت إذا راعينا الإجابات على الأسئلة النوعية، مثل إن كان وجود قائد لا يكترث بالانتخابات طريقة جيدة لإدارة البلاد[61]. وانخفضت نسبة الجمهور الذي يصف الديمقراطية التمثيلية بأنها طريقة جيدة جداً للحكم بشكل ملحوظ في

(54) Dani Rodrik, *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy* (New York and London, W.W. Norton & Company, 2011)، الصفحتان 190 و200.

(55) Dominique Rousseau, “De la Constitution étatico-nationale à la constitution connectée, imaginaire de l’espace démocratique mondiale”, in *Démocratiser l’espace monde*, Olivier de Frouville and Dominique Rousseau, eds., Collection de l’Institut des sciences juridique et philosophique de la Sorbonne (Mare & Martin, 2024). (بالفرنسية). انظر لا يحول ذلك دون ظهور "قواعد دســـتورية" ديمقراطية عالمية.

(56) Alliance of Democracies, *Democracy Perception Index 2024* (Latana, 2024)، ص. 8، دراسة استقصائية أُجريت في 58 بلداً في عام 2024، يمكن الاطلاع عليها في الرابط: https://www.allianceofdemocracies.org/wp-content/uploads/2024/05/DPI-2024.pdf، وترد نتائج مشـــابهة في *2023 Edelman Trust Barometer* the *Global Report*، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2023-03/2023%20Edelman%20Trust%20Barometer%20Global%20Report%20FINAL.pdf.

(57) Open Society Foundations, “Open Society Barometer: can democracy deliver?” (2023)، دراســـة اســـتقصـــائية أجريت في 30 بلداً في عام 2023 يمكن الاطلاع عليها في الرابط: https://www.opensocietyfoundations.org/uploads/e6cd5a09-cd19-4587-aa06-368d3fc78917/open-society-barometer-can-democracy-deliver-20230911.pdf، ص 2 و8.

(58) المرجع نفســـه. يوجد دعم منخفض للديمقراطية في دراســـة اســـتقصـــائية تركز على البلدان الأوروبية. انظر European Movement International and Listen to People, *The War Within: European Public Opinion on Russia’s Invasion, Defending Ukraine and the Effect on the EU – Survey Results 2022*، يمكن الاطلاع عليه في الرابط: https://listentopeople.eu/wp-content/uploads/2022/09/LTP-Report-09-2022-1.pdf.

(59) Alliance of Democracies, *Democracy Perception Index 2024*.

(60) Richard Wike and others, “Globally, broad support for representative and direct democracy” (Pew Research Center, 2017)، دراســـة أُجريت في 38 بلداً. يمكن الاطلاع عليها في الرابط: https://www.pewresearch.org/global/2017/10/16/globally-broad-support-for-representative-and-direct-democracy.

(61) المرجع نفسه.

11 دولة من أصـــل 22 دولة تتوفر عنها بيانات من عام 2017. ومن المثير للاهتمام أن 66% من المشاركين في الاستطلاع يؤيدون الديمقراطية المباشرة[62].

31- وفي معظم اسـتطلاعات الرأي، يعرب غالبية السـكان عن أنهم غير راضـين عن الكيفية التي تعمل بها ديمقراطيتهم؛ إذ يعتقد أكثر من نصـف سـكان العالم بقليل (58%) أنَّ بلادهم ديمقراطية، وحتى بين هؤلاء السكان، تفتقر الأغلبية منهم إلى الثقة في أداء المؤسسات السياسية: فهم في الواقع أقل رضا عن الطريقة التي تؤدي بها الديمقراطية دورها[63]. وتصل نسبة عدم الرضا إلى أعلى مستوياتها في أمريكا اللاتينية وتبلغ أدناها في آسـيا، ولكن تم توثيق مسـتويات عالية أيضـاً في أوروبا والولايات المتحدة[64]. وتميل النسـاء والمجموعات ذات الدخل المنخفض إلى رؤية مزيد من العقبات التي تحول دون الحصـول على الحقوق، وهم أكثر تشـككاً بوجه عام في الأداء الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، لا تتوافق آراء الخبراء والتصورات الشائعة عن أداء المؤسسات السياسية دائماً مع بعضها البعض، فالناس بوجه عام أكثر تشككاً وتشاؤماً من الخبراء[65].

32- وثمة اتجاه ثابت آخر، يبرز بشكل خاص في الشمال العالمي، وهو التباعد عن النظام السياسي تباعداً واسـع النطاق يقترن بالشـعور بظلم ماحق بشـأن الطريقة التي يؤدي بها الاقتصـاد والمؤسـسـات عملهما. وتعتقد نسـبة تتراوح بين 74[66] و80 في المائة[67] في تلك البلدان أنَّ "المسـؤولين المنتخبين لا يهتمون برأي الناس أمثالنا"، وهي أغلبية تصـل إلى 85 في المائة في اسـتطلاع آخر[68]. ويتمثل التصـور العام في أنَّ الحكومات لا تعمل من أجل مصـالح الأغلبية وإنما لمصـالح النخب الصـغيرة، ففي استطلاع للرأي أجري بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعتقد أغلبية كبيرة تفوق 60 في المائة أن "حكومتهم تديرها بضـعة كيانات كبيرة تعمل لمصـلحتها الخاصـة"[69]. وفي اسـتطلاع عالمي مماثل، أجابت أغلبية قوية تفوق 60% في جميع الدول الغربية، باسـتثناء السـويد، بأنَّ "الاقتصـاد مزيف لصـالح الأغنياء والأقوياء"[70]. وتتوافق هذه النتائج مع اسـتطلاعات أخرى أُجريت في العقد الماضـي؛ إذ ذكر 48% من الأشخاص في المتوسط العالمي في عام 2024 أنَّ حكومتهم "تخدم مصلحة الأقلية بشـكل أسـاسـي". وهذا الشـعور أكثر انتشـاراً في أمريكا اللاتينية (61 في المائة) والولايات المتحدة (57 في المائة) وأوروبا (54 في المائة)، وأقل انتشاراً في الدول الآسيوية[71].

(62) المرجع نفســـه؛ و International Institute for Democracy and Electoral Assistance, *Perceptions of Democracy: A Survey about How People Assess Democracy around the World* (2024)، ص. 56، يمكن الاطلاع عليه في الرابط: www.idea.int/sites/default/files/2024-04/perceptions-of-democracy.pdf.

(63) Alliance of Democracies, *Democracy Perception Index 2024*، ص 9.

(64) Jeffrey M. Jones, “Record low in U.S. satisfied with way democracy is working” (Gallup, 2024).

(65) International Institute for Democracy and Electoral Assistance, *Perceptions of Democracy*.

(66) Richard Wike and others, *Representative Democracy Remains a Popular Ideal, but People Around the World Are Critical of How It’s Working* (Pew Research Center, 2024).

(67) Jenn Hatfield, “More than 80% of Americans believe elected officials don’t care what people like them think”, Pew Research Center, 30 April 2024.

(68) Pew Research Center, *Americans’ Dismal Views of the Nation’s Politics* (2023).

(69) OECD, *Integrity Framework for Public Investment* (Paris, 2016)، ص 18، الشكل 1-5.

(70) Ipsos, *Global @dvisor, Power to the People?*، الجزء 2 (2017)، يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي: https://www.ipsos.com/sites/default/files/2017-01/Power_to_the_people_survey-01-2017.pdf.

(71) Alliance of Democracies, *Democracy Perception Index 2024*، ص 12.

33- وفي جميع استطلاعات الرأي، توجد صلة مباشرة متبادلة بين الأداء الاقتصادي والثقة في المؤسسات، فمن يقولون إنَّ وضع بلدهم الاقتصادي جيد يكونون على الأرجح أكثر رضاءً عن المؤسسات ودعماً للديمقراطية التمثيلية. وأمَّا على صعيد الأولويات، فيريد معظم الناس على المستوى الوطني أن تصب حكومتهم اهتمامها بشكل أكبر على الحد من الفقر والفساد والنمو الاقتصادي. ويرى 41 في المائة من المشاركين في المتوسط أنَّ "الفقر والجوع" يمثلان أكبر تحد في العالم. ولسنوات عديدة على التوالي، نُظر إلى عدم المساواة الاقتصادية على أنها أول مهدد للديمقراطية العالمية (68 في المائة)، يليها الفساد (67 في المائة) ونفوذ الشركات العالمية (60 في المائة)[72]. وأمَّا من حيث تصور التهديد الذي تشكله الشركات العالمية للديمقراطية، فتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بين الدول المتقدمة النمو بنسبة 70 في المائة[73]. وتخشى نصف الديمقراطيات في العالم بشكل أكثر تحديداً من تأثير أكبر شركات تكنولوجيا المعلومات، وهنا أيضاً توجد أعلى نسبة من هذه المخاوف في الولايات المتحدة وتصل إلى 66%. ويبدو أنَّ هذه الآراء قد ترسخت في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وإن كان القلق أعلى في الديمقراطيات الآسيوية (56 في المائة) منه في الديمقراطيات الأوروبية (46 في المائة) أو الأمريكية اللاتينية (45 في المائة)[74]. ومع ذلك، توجد اختلافات إقليمية شديدة بصدد الأهداف الأخرى: ففي أوروبا والولايات المتحدة، من المرجح أن يبدي الناس رغبة في أن تعطي حكوماتهم الأولوية لتحسين الرعاية الصحية ومكافحة تغير المناخ والحد من الهجرة تفوق كثيراً رغبة من يعيشون في آسيا أو أمريكا اللاتينية، حيث يُنظر إلى مكافحة الفساد وتعزيز النمو على أنهما أكثر أهمية[75].

34- وتعبر الدراسات الاستقصائية عن تصورات حقوق الإنسان عن الاتجاهات نفسها؛ إذ يعتقد الناس أنَّ حقوق الإنسان العالمية مهمة، ولكنهم لا يرون أنها تطبق تطبيقاً متساوياً أو فعالاً[76]. وبشأن عبارة "حقوق الإنسان تعبر عن القيم التي أؤمن بها"، وافق 71 في المائة في المتوسط العالمي على هذه العبارة، بينما لم يوافق عليها سوى 9 في المائة فقط. وجاءت أعلى الإجابات الإيجابية من مواطني جنوب الكرة الأرضية (نيجيريا (86 في المائة)، وكينيا (85 في المائة)، وبنغلاديش وكولومبيا وإثيوبيا (82 في المائة)، والهند (80 في المائة))[77]. بيد أنَّ أغلبية بسيطة تبلغ 38 في المائة تعتقد بشأن فعالية حقوق الإنسان أنَّ هذه الحقوق لا توفر الحماية في حقيقة الأمر[78]. ويوجد أيضاً تصور واسع الانتشار بأنَّ هذه الحقوق تطبق تطبيقاً انتقائياً على الصعيد العالمي، فعندما سُئلت أغلبية بسيطة إن كانت حقوق الإنسان "تُستخدم من قبل الدول الغربية لمعاقبة الدول النامية"، وافقت على ذلك، بمتوسط عالمي بلغ 42%. وحتى في الولايات المتحدة، كان المجيبون أميل إلى الموافقة (34 في المائة) من الرفض (28 في المائة)[79].

35- وتتميز الأغلبيات في بلدان عديدة يندرج معظمها في عداد الدول ذات الدخل المتوسط التي شملها الاستطلاع في جنوب الكرة الأرضية بإيمانها بالإصلاح الاقتصادي بحسبانه وسيلة لتحسين الديمقراطية، ففي الهند وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تستأثر هذه المسألة بالمرتبة الأولى من بين 17

(72) المرجع نفسه، ص 15 و16.

(73) المرجع نفسه، الصفحة 18

(74) المرجع نفسه، الصفحة 21

(75) المرجع نفسه، الصفحة 25

(76) Ipsos, "Human rights in 2018"، استطلاع أُجري في 28 بلداً بين 25 أيار/مايو و8 حزيران/يونيه 2018، يمكن الاطلاع عليها في الرابط: https://www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2018-07/human-rights-in-2018-ipsos-global-advisor.pdf.

(77) Open Society Foundations, "Open Society Barometer"، ص 14.

(78) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(79) المرجع نفسه.

موضوعاً جوهرياً تم ترميزها وهي تأتي في المرتبة الثانية في الأرجنتين والبرازيل وإندونيسيا وكينيا[80]. ومن المثير للاهتمام أنَّ رأي الأغلبية عن القدر الأكبر نسبياً من الأهمية الذي تحظى به الحقوق الاجتماعية مقارنة بالحقوق المدنية والسياسية لا يظهر فقط في بلدان الجنوب فقط، بل وفي بلدان الشمال أيضاً[81].

سادساً- العقبات الرئيسية أمام إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

ألف- أزمة تعددية الأطراف - اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب

36- تضع ديناميكيات القوة المتغيرة بين الشمال والجنوب والخلافات حول القيم وحقوق الإنسان والتدخل، جنباً إلى جنب مع عجز مؤسسات الحوكمة العالمية البائنة، ضغطاً شديداً على نظام الأمم المتحدة. ويثير "تأمين" حقوق الإنسان، أي فرض حالة شبه دائمة من الاستثناءات باسم مكافحة الإرهاب، تحدياً إضافياً بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. وتثير الأزمة المتعددة الأوجه قلقاً خاصاً لتعددية الأطراف يتمثل في تآكل الثقة وتنشيط الحمائية الاقتصادية وتجاهل الدول للاتفاقات الدولية أو انسحابها منها والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب دون دعم من مجلس الأمن والتهديدات الرسمية الموجهة للقضاة الدوليين[82]. وذكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الآونة الأخيرة أنَّه تلقى عدة تهديدات، حيث قال له أحد كبار الشخصيات أنَّ المحكمة لم تُنشأ من أجل "الغرب وحلفائه"[83]. وأدى الصراعان الدائران في أوكرانيا وغزة والمأزق الذي وصل إليه مجلس الأمن، إلى تفاقم هذا الوضع وتقويض سلطة هذا المجلس "ربما بشكل قاتل" على حد تعبير الأمين العام[84].

37- وأدت تأثيرات "الأزمة المتعددة" المضاعفة، أي التقاء الأزمات الاقتصادية والمناخية والجائحة والنزاعات العالمية واستفحال أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، إلى عكس مسار التقدم العالمي المحرز في مجالي التنمية والحد من الفقر، فخلال الجائحة، انخفضت قيمة مؤشر التنمية البشرية للمرة الأولى على الإطلاق، فسجلت 9 بلدان من أصل 10 بلدان تراجعاً في الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. وما برح عدد من يعيشون في فقر مدقع الذي كان قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً طوال الخمسة وعشرين عاماً الماضية أو نحو ذلك يرتفع الآن. ومن المتوقع أن يظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع وأن تخفض ثلث البلدان فقط مستويات الفقر فيها إلى النصف بحلول عام 2030، مما يجعل الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال. ووفقاً للجنة استعراض المجاعة، تشمل قائمة البلدان المعرضة لخطر المجاعة الآن أفغانستان ومالي والسودان والجمهورية العربية السورية. وتضررت غزة ضرراً شديداً أيضاً[85]. ولأن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تواجه في الوقت نفسه احتياجات تمويلية

(80) Laura Silver and others, *What Can Improve Democracy?* (Pew Research Center, 2024).

(81) Open Society Foundations, "Open Society Barometer"، ص 15.

(82) في 10 مايو/أيار 2024، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن استيائهم الشديد من التصريحات التي أدلى بها مسؤولون في الدولة مهددين بالانتقام من المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها وأفراد عائلاتهم؛ انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/05/israelgaza-threats-against-icc-promote-culture-impunity-say-un-experts.

(83) Necva Tastan, "ICC prosecutor threatened: Court 'built for Africa and thugs like Putin'", Anadolu Agency, 21 May 2024.

(84) Gabrielle Tétrault-Farber, "Security Council 'perhaps fatally' undermined by Gaza, Ukraine deadlock, says UN chief", Reuters, 26 February 2024.

(85) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "UN experts declare famine has spread throughout Gaza strip", 9 July 2024.

متزايدة وتصـــاعداً في الدين العام وتراجعاً في تمويل المتاح، بلغت فجوة تمويل أهداف التنمية المســتدامة فيها 3,9 تريليون دولار في عام 2020، أي بزيادة قدرها 56 في المائة عن عام 2019[86].

38- وفي ظل هذه الاتجاهات، أصـــبح العالم أكثر تعددية من حيث الأقطاب وأقل تعددية من حيث الأطراف. ويتسم هذا التحول في النموذج بخاصيتين رئيسيتين هما انعدام قوة مهيمنة وحيدة وتحول مركز الثقل الاقتصـادي إلى الجنوب العالمي، وخاصـة إلى آسـيا. ويعود أصـل الاتجاه الأول إلى حقبة ما بعد الاستعمار[87]. وتميل التعددية القطبية إلى توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب، حيث لم يعد هناك خطاب مهيمن في أعقاب لحظة الأحادية القطبية القصـــيرة. وفضـــلاً عن ذلك، من غير المرجح أن ينفرد قطب وحيد بالهيمنة على العالم ولا يعزى ذلك إلى أنَّ هذا النوع من القيادة لم يظهر تاريخياً إلا بعد الحروب العالمية، بل ويرجع بشـكل أسـاسـي إلى أنَّ مجموعة القوى في العالم باتت الآن أكثر تنوعاً وانتشـاراً[88]. ومن الناحية المؤسسية، تتجلى هذه التعددية القطبية في مستويات متباينة وموضعية من الحوكمة الدولية، فحيثما تقوم قاعدة التمثيل على المسـاواة الكاملة بين الدول، مثلما هو الحال في الجمعية العامة، يسـيطر الجنوب العالمي على عملية صـــنع القرار. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال الغلبة للشـــمال العالمي في المنظمات الدولية المالية التي يحكمها التصـــويت المرجح الذي يعبر عن ميزان للقوى الاقتصـــادية بات بالياً.

باء- تجزؤ القانون الدولي

39- يعزز انعدام هيكلية هرمية للقانون الدولي بشكل عام ولمنظومة الأمم المتحدة بشكل أكثر تحديداً قوى الطرد المركزي[89]، فـالأجهزة أو المؤســســـات المختلفـة التـابعـة لمنظومـة الأمم المتحـدة ذات الاختصاصات المتداخلة لديها فهمها ومنهجيتها الخاصة بها، وهي غالباً ما تكون متعارضة تعارضاً تاماً. وبهذه الطريقة، "بمجرد أن يعرف المرء أي مؤسسة ستتعامل مع مشكلة ما، يدرك فعلاً كيف سيتم التخلص منها"[90]. وقد سـبق لوحدة التفتيش المشـتركة، وهي هيئة فرعية مسـتقلة تابعة للجمعية العامة، أن انتقدت في تقريرها الصـادر في عام 1985 "التجزؤ الشديد" لأنشطة الأمم المتحدة[91]. وعلى المنوال نفسه، أشار الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية في الآونة الأخيرة إلى أنَّ "التجزئة المؤسسية... متوطنة

(86) انظر George Katrougalos, “Globalisation in times of crises and war: the role of the OECD since the Russian aggression against Ukraine”, report to the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, document AS/Pol (2023) 26, para. 48، الفقرة 48، يمكن الاطلاع عليه في الرابط: https://rm.coe.int/globalisation-in-times-of-crises-and-war-the-role-of-the-oecd-since-th/1680abb7cb.

(87) ووفقاً لتوني إيفانز الوارد في كتابه *US Hegemony and the Project of Universal Human Rights* (Palgrave Macmillan, 1996). جعل فقدان موقع الهيمنة الأولي في منظومة الأمم المتحدة الولايات المتحدة تنســـحب إلى حد ما من منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مما أدى إلى نظام حماية هذه المنظومة "الضعيف" والعاجز نسبياً.

(88) Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton University Press, 1984)، ص 23.

(89) بشـــأن تجزؤ القانون الدولي بوجه عام، انظر the report of the Study Group of the International Law Commission at its fifty-eighth session in 2006 (A/CN.4/L.682).

(90) Martti Koskenniemi, “The fate of public international law: between technique and politics”, *Modern Law Review*، المجلد 70، رقم 1، ص.23.

(91) JIU/REP/85/9، الفقرات 15-20. انظر أيضـــاً Andreas Bummel and Jo Leinen, *A World Parliament: Governance and Democracy in the 21st Century* (Democracy Without Borders, 2018).

على المستوى الدولي"، ومن ثم "يجب علينا التغلب على إرث المؤسسات المجزأة التي أنشئت حول "عوازل" قضية واحدة"[92].

40- وشُبِّهت منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتعبير "البر الرئيسي" (الذي يتألف من مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) ومن "أرخبيل" من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج وهيئات الأمم المتحدة الأخرى[93]. ويجمع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق حالياً، تحت رئاسة الأمين العام، الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الاثني عشر والوكالات المتخصصة الخمس عشرة وثلاث منظمات ذات صلة. وسيكون التنسيق الكامل بين أنشطة جميع تلك المؤسسات أمراً غير واقعي بسبب انعدام بعض المبادئ الشاملة. وينبع التشرذم من طبيعة القانون الدولي بصفته قانوناً منسقاً وليس قانوناً معنياً بالتبعية ومن انعدام مؤسسات مركزية تحقق التجانس والتوافق[94]. ومع ذلك، يعد الحد الأدنى من الاتساق في التنفيذ بشأن الآثار المترتبة على أنشطة هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان، وخاصة من حيث التزامها في مضمار "الحماية والاحترام والانتصاف"، أمراً ضرورياً لكفاءة الأمم المتحدة وشرعيتها على حد سواء. وسيعوز القانون الدولي الاتساق إن هو طالب جميع الجهات الفاعلة فيه باحترام حقوق الإنسان، بصفته معياراً عالمياً للسلوك المتوقع، مستثنياً من هذه المسؤولية مؤسسات الأمم المتحدة فقط. ولذلك، يُعد تعميم حقوق الإنسان، أي إدماج معاييرها ومنهجياتها وملكيتها في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، شرطاً مسبقاً لتنفيذها تنفيذاً كاملاً[95].

41- ووفقاً للميثاق من أجل المستقبل، الذي سيُعتمد في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024، "سنعمل على تعزيز ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حتى يتمتع الجميع بجميع حقوق الإنسان بشكل فعال ونتصدى للتحديات الجديدة والناشئة" و"نعزز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان"[96]. ويمكن للجنة خبراء مستقلة مكلفة من قبل الأمين العام أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تضع قائمة مبادئ وإجراءات لذلك، باتباع خطوات "النهج القائم على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي نحو تفاهم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة" على سبيل المثال. وثمة فكرة إجرائية أكثر تقدماً تتمثل في تعيين مقرر خاص، لا تقتصر ولايته على صياغة تقرير سنوي لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان فحسب، بل وتشمل إحالة القضايا المتعلقة بعدم امتثال سياسات برامج الأمم المتحدة ووكالاتها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و/أو غيرها من هيئات الرقابة ذات الصلة.

(92) تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية (A/66/700)، ص 8 و74، كما نقل عنه بوميل ولينين، Bummel and Leinen, *A World Parliament*.

(93) Paul Hunt, "Configuring the UN human rights system in the 'era of implementation': mainland and archipelago", *Human Rights Quarterly*، المجلد 39، ص 489.

(94) انظر "Gerhard Hafner, "Risks ensuing from fragmentation of international law"، في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (A/55/10)، ص 333. انظر أيضاً Bummel and Leinen, *A World Parliament*.

(95) Hunt, "Configuring the UN human rights system", p. 502; and Zdzislaw Kedzia, "Mainstreaming human rights in the United Nations", in *International Human Rights Monitoring Mechanisms*, Gudmundur Alfredsson and others, eds. (Martinus Nijhoff, 2009)، ص. 231. انظر أيضاً قرار الجمعية العامة 251/60.

(96) الإجراء 47 والفقرة 71(ج).

جيم- العولمة وقوة الجهات الفاعلة من غير الدول المتزايدة

42- رفعت العولمة رأس المال غير المدمج على المستوى الوطني إلى مصاف قوة غير مسبوقة، فتفاقمت أوجه عدم المساواة العالمية. ودعا الأمين العام في الآونة الأخيرة إلى إبقاء الكوكب والبشرية على قيد الحياة، منددا بامتلاك أغنى 26 شخصاً في العالم ثروة تعادل ثروة نصف سكانه وباستحواذ أغنى 1 في المائة من أغنياء العالم على 27 في المائة من إجمالي النمو التراكمي خلال العقود الأربعة الماضية[97]. ومن المسائل البالغة الأهمية بشكل خاص في هذا الإطار نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات المتزايد، ولا سيما أكبر شركات تكنولوجيا المعلومات التي حطمت أرباحها وقوتها الأرقام القياسية التاريخية، فقد تجاوزت القيمة السوقية لكل شركة من أكبر ثلاث شركات 2 تريليون دولار لبعض الوقت، أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل إيطاليا، في حين ارتفعت أسهمها بأكثر من 200 1 في المائة خلال العقد الماضي. وبلغت قيمة إحدى هذه الشركات السوقية، في حزيران/يونيه 2024، 3,376 تريليون دولار، وهو مبلغ يزيد عن ناتج فرنسا المحلي الإجمالي. وتبلغ القيمة السوقية الإجمالية لهذه الشركات المتعددة الجنسيات الآن أكثر من 9,1 تريليون دولار أمريكي. ويثير الذكاء الاصطناعي تحديات إضافية، ولكنه يتيح أيضاً فرصاً لديمقراطية تشاركية أكثر فعالية.

43- وما التفاوتات الهائلة سوى قمة جبل الجليد، فنفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، بالتآزر مع مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الدولية، يشكل القانون الاقتصادي العالمي والحوكمة الاقتصادية العالمية في نظام يخدم مصالحها ويعزز قوتها. ولا يسمح هذا النظام للشركات المتعددة الجنسيات بتجاوز الولايات القضائية هروباً من تنظيم الدولة والوصول إلى الملاذات الضريبية فحسب، بل ويشكل أيضاً بنية تحتية قانونية هرمية تعمل لصالحها وتديم انعدام تناسق القوى على الصعيد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب حتى على الفضاء الخارجي. ويُزعم أنَّ كاتب العمود سيسيل رودس قال يائساً: "أن تفكر في هذه النجوم التي تراها في السماء ليلاً، هذه العوالم الشاسعة التي لا يمكننا الوصول إليها أبداً. كنت سأضم الكواكب لو استطعت. كثيراً ما أفكر في ذلك. يحزنني أن أراها بهذا الوضوح ومع ذلك فهي بعيدة جداً"[98]. ولم تعد هذه القيود موجودة، ففي الوقت الحاضر، تُعرّف "شروط الخدمة" لإحدى الشركات الخاصة "المريخ على أنه كوكب حر"، أي أنه متاح للاستغلال الاقتصادي الخاص، في تعارض صارخ مع معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي).

سابعاً- المجالات المبدئية للتقارير المواضيعية

44- في ضوء الملاحظات الواردة أعلاه والمشاورات التي أجريت والمراسلات الواردة، تتمثل أفكار الخبير المستقل الأولية في تناول المجالات المواضيعية المبينة أدناه على سبيل الأولوية. وينبغي اعتبار القائمة مؤقتة، على أن تعاد صياغتها في ضوء التعليقات الواردة من الزيارات القطرية والمزيد من المشاورات والمناقشات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمواطنين. ولن تكون التقارير المتعلقة بالمواضيع التالية نظرية وسيهدف الخبير المستقل إلى تقديم مقترحات وتوصيات عملية، سعياً لإيجاد حلول توافقية قدر الإمكان:

(97) António Guterres, "Tackling the inequality pandemic: a new social contract for a new era", *Africa Renewal*, 19 July 2020.

(98) Duncan Bell, *Dreamworlds of Race: Empire and the Utopian Destiny of Anglo-America* (Princeton University Press, 2022)، ص 131. كما اقتبسه

(أ) تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب حول الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يلي:

'1' اقتراح خطوات رمزية، مثل إلغاء "شرط الدولة المتحضرة" الوارد في المادة 38(ل)(ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أو عقد اجتماع لمجلس الأمن في دولة صغيرة من دول الجنوب العالمي؛

'2' تيسير التعاون الدولي بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمكين الجنوب العالمي؛ وإقامة حوارات ومنصات ثنائية ومتعددة الأطراف؛ وتشجيع التعاون عبر الإقليمي، مثل التعاون بين الجمعية البرلمانية أو شبكة المحاكم العليا لمجلس أوروبا ونظيراتها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛

'3' التركيز على الحوار المنظم حول قضايا مثل العدالة المناخية للدول الجزرية الصغيرة (تحالف الدول الجزرية الصغيرة) ومعاهدات الاستثمار وحق الدول في اعتماد تدابير لتعزيز الأهداف العامة الوطنية؛

'4' تضمين مشاريع العدالة الضريبية الدولية، مثل اتفاقات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المقترحة بشأن الحد الأدنى للضرائب العالمية والضريبة الرقمية، في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية المقترح إبرامها؛

'5' استكشاف احتمالات عقد قمة ثانية بين الشمال والجنوب (عُقدت القمة الأولى والوحيدة بين الشمال والجنوب، والمعروفة رسمياً باسم الاجتماع الدولي المعني بالتعاون والتنمية، في كانكون عام 1981)؛

(ب) تعميم تطبيق حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

'1' التحقق من اتساق التنفيذ القائم على حقوق الإنسان في وكالات الأمم المتحدة على أساس "النهج القائم على حقوق الإنسان حيال التعاون الإنمائي نحو فهم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة"؛

'2' النظر في خيارات أكثر تطوراً للترابط المتبادل بين مؤسسات الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تعميماً لمراعاة حقوق الإنسان الدولية في جميع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها؛

(ج) تضمين الذكاء الاصطناعي في تعزيز الديمقراطية العالمية؛

'1' استكشاف تحديات حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الديمقراطية، على نحو يتجاوز مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"؛

'2' إسناد دور قوي للأمم المتحدة في حوكمة الذكاء الاصطناعي على الصعيد العالمي؛

'3' وضع مبادئ محددة، استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، بشأن شمول الذكاء الاصطناعي: ينبغي أن يكون جميع المواطنين، بمن فيهم مواطنو الجنوب العالمي، قادرين على الحصول على أدوات الذكاء الاصطناعي واستخدامها استخداماً مفيداً؛

'4' تحديد إطار عمل لمساهمة الذكاء الاصطناعي في الديمقراطية والمشاركة العامة باستخدام أدوات إعلامية وتشاركية جديدة، على سبيل المثال، بإجراء استفتاءات

افتراضية استشارية عالمية تتعلق بهدف من أهداف التنمية المستدامة، أو حق، أو سياسة محددة للأمم المتحدة؛

'5' الترويج، ربما بالتعاون الطوعي مع شركات تكنولوجيا المعلومات، لأدوات جديدة للربط الشبكي الأفقي لجميع قواعد بيانات الأمم المتحدة، مع واجهات سهلة الاستخدام؛

(د) إلزام الشركات المتعددة الجنسيات بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف من خلال ما يلي:

'1' التمسك بمبادئ التنظيم الدولي والعام بشأن حرية التعبير على المنصات الاجتماعية؛

'2' استكشاف العلاقة بين الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والتمتع الكامل بالحق في الصحة والأمن الغذائي؛

'3' الربط بين أزمة المناخ وتمويل المناخ فيما يتعلق بإدارة الموارد. وينبغي على المؤسسات الاقتصادية الدولية توفير التمويل اللازم لمواجهة تحديات أزمة المناخ، خاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة. وينبغي أن تقضي القواعد البيئية الجديدة على الممارسات الاستخراجية المتطرفة؛

'4' إبراز مبيعات الأسلحة عبر الوطنية وحظر مبيعات الأسلحة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان؛

'5' التحقق من التزام الشركات المتعددة الجنسيات بالمعاهدات الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي؛

(هـ) تعزيز الحوار بين الحضارات بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يلي؛

'1' دراسة الأطر الثقافية والتقاليد التاريخية والفوارق الإقليمية الدقيقة وفهمها، سعياً لوضع المعايير والقيم الديمقراطية في إطار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية؛

'2' استكشاف تأثير التاريخ في تشكيل المؤسسات الديمقراطية؛

'3' تعزيز مشاركة المواطنين الحقة وإقامة التوازن بين الحقوق الفردية والجماعية في مختلف البيئات الثقافية؛

(و) حماية الهيئات القضائية الدولية والوطنية التي تواجه ممارسات استبدادية وغير ليبرالية بما يلي:

'1' حماية المحاكم الوطنية والدولية من التهديدات والممارسات الاستبدادية؛

'2' تسهيل التواصل بين القضاة من الشمال والجنوب بتوسيع الشبكات القائمة.